التقييم الاقتصادي لواقع المشاريع الصناعية العامة ومقارنتها بالمشاريع المختلطة والخاصة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)(*)

أ.م. محمد مزعل الراوي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الانبار
mohammed.arrawi1951@gmail.com

الباحث: محمد جاسم الريشاوي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الانبار
Copy_heart88@yahoo.com

المستخلص:

يحتل القطاع الصناعي مكانة متميزة من بين القطاعات الاقتصادية على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية لكونه المحرك الرئيس لعجلة التنمية الاقتصادية، وتشير مشكلة البحث ان الصناعة العراقية بدأت بالتراجع وينحسر دورها في المساهمة في الناتج المحلي العراقي بسبب تعرضها الى العديد من الانتكاسات بدءاً بالحروب والحصار وانتهاءً بالعمليات العسكرية منذ عام ٢٠٠٣. مما يستوجب وضع استراتيجية شاملة لغرض اعادة تأهيل وتشغيل هذه المشاريع، وينطلق البحث من الفرضية التي اساسها ان نسبة مساهمة الشركات الصناعية العامة في الصناعة التحويلية انخفضت بعد عام ٢٠٠٣، مما انعكس سلباً على مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وذلك لتعرضها الى كثير من الانتكاسات وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بها، ويهدف البحث الى اجراء تقييم كفاءة اداء المشاريع الصناعية العامة وتحديد مواطن الضعف والقوة ووضع الحلول المناسبة للانحرافات من خلال استخدام معايير ومؤشرات اقتصادية، ويستنتج من خلال الدراسة عدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع الصناعي العام خلال مدة الدراسة، والذي انعكس بشكل سلبي على اداء الصناعة التحويلية وبالتالي عدم دقة السياسات والاجراءات المتبعة خلال مدة الدراسة، وقد اوصت الدراسة بوضع بعض الحلول والمعالجات تتناسب مع امكانيات العراق، ووضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للنهوض بالقطاع الصناعي العام واتباع سياسات من شأنها توجيه الصناعة التحويلية بصيغة تتناسب مع خطة التنمية القومية، وما يتمتع به العراق من موارد وامكانات تؤهل القطاع الصناعي على مواكبة التغيرات الاقتصادية والمنافسة.

الكلمات المفتاحية: القطاع العام، التقييم الاقتصادي، سبل النهوض بالصناعة.

Economic Evaluation of the reality of public industrial projects and their comparison with mixed and private projects in Iraq and ways to promote them for the period (2004-2017)

Researcher: Mohammed J. Al-Reeshawee
College of Administration and Economics
University of Anbar

Assist. Prof. Mohammed M. ARRawi
College of Administration and Economics
University of Anbar

Abstract:

The industrial sector occupies a distinguished position among the economic sectors at the level of developed and developing countries as it is the main engine of economic development. The research problem indicates that the Iraqi industry began to

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير.

decline and its role in contributing to the Iraqi GDP due to many setbacks, starting with wars and siege and ending with military operations. Since 2003, a comprehensive strategy for the rehabilitation and operation of these projects is required. The research is based on the hypothesis that the percentage of the contribution of the general industrial companies in the manufacturing industry decreased after 2003. The research aims to evaluate the efficiency of the performance of public industrial projects, identify weaknesses and strengths, and develop appropriate solutions for deviations through the use of economic criteria and indicators. It is concluded by studying the lacked a clear strategy for the promotion of the public industrial sector during the study period, which reflected negatively on the performance of the manufacturing industry and thus the inaccuracy of policies and procedures followed during the study period. The study recommended the development of some solutions and treatments commensurate with the capabilities of Iraq. And the development of a clear and well-defined strategy for the advancement of the public industrial sector and to pursue policies that will guide the manufacturing formula commensurate with the national development plan, and enjoyed by Iraq and the potential resources qualify the industrial sector to keep pace with economic changes and competition.

Keywords: Public Sector, Economic Evaluation, Ways of Promoting Industry.

المقدمة

تحتل الصناعة مكانة متميزة في اقتصاديات اغلب بلدان العالم كونها تعد المحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وان تطور الصناعة يعد مؤشر اساسي للحكم على تطور البلد او تخلفه ويمارس التصنيع دور اساسي في تطور باقي القطاعات الاقتصادية كونه يتمتع بعلاقات تشابكية خلفية وامامية منها. كما يمارس التصنيع دور مهمم في دعم ميزان المدفوعات وتوفير بالعملة الاجنبية الناجمة من استراتيجية احلال الواردات او تنشيط الصادرات. وبالرغم من هذه الاهمية الكبيرة للقطاع الصناعي الا ان الصناعة العراقية بدأت بالتراجع وينحسر دورها في المساهمة في الناتج المحلي العراقي بسبب تعرضها الى العديد من الانتكاسات بدءاً بالحروب والحصار وانتهاء بالعمليات العسكرية منذ عام ٢٠٠٣ وما تلاها من عمليات نهب وتخريب وتقادم خطوطها الانتاجية وعدم امكانية الدولة او عدم رغبتها في اعادة تأهيلها. وتراجع السوق المحلية، وتدهور الوضع المعاشي للمستهلكين، واتباع سياسة الإغراق السلعي، فضلاً عن المشاكل التمويلية جراء عدم توفر الثقة المطلوبة لدى المصارف التجارية، بسبب الخسائر التي تتعرض لها هذه الصناعة، وانخفاض أدائها الاقتصادي، وعدم توفر بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، اضافة للمشاكل التي تتعلق بالقوانين والتشريعات، وعدم وجود رؤية استراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية تتلاءم مع الواقع الصناعي في العراق. كل هذه العوامل بلا شك انعكست بشكل سلبي على الاداء الانتاجي والاقتصادي للشركات العامة على وجه الخصوص وعلى جميع القطاعات الاقتصادية بشكل عام.

أهمية البحث: تتجلى اهمية البحث من كونه يتناول موضوع حيوي وهو تقييم اقتصادي لواقع الشركات الصناعية العامة للتعرف على مواطن القوة او الضعف فيها ومن ثم تحديد بعض الوسائل والسبل التي يمكن ان تساهم في النهوض بواقع القطاع الصناعي نحو الافضل.

مشكلة البحث: تعرض القطاع الصناعي العراقي بشكل عام والمشاريع الصناعية العامة الى عمليات نهب وتخريب واضرار كبيرة ناجمة من العمليات العسكرية فضلاً على تقادم واهتلاك قسم كبير من الخطوط الانتاجية وعدم توفير الاموال اللازمة لإعادة التأهيل وتشغيل الشركات او الخطوط الانتاجية المتوقفة عن الانتاج وهذا يعني بالضرورة زيادة الطاقات الانتاجية العاطلة مما انعكس سلباً على تكاليف الانتاج وعلى انخفاض الفائض الاقتصادي وبالتالي انهاء دور هذه المشاريع في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي مما يستوجب وضع استراتيجية شاملة لغرض اعادة تأهيل وتشغيل هذه المشاريع.

فرضية البحث: استندت الدراسة على فرضية مفادها ان نسبة مساهمة الشركات الصناعية العامة في الصناعة التحويلية انخفضت بعد عام ٢٠٠٣، مما انعكس سلباً على مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وذلك لتعرضها الى كثير من الانتكاسات وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بها.

هدف البحث: يهدف البحث الى ما يلي:

١. تحليل اقتصادي لواقع القطاع الصناعي العام والمشاريع الصناعية العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.
٢. تقييم كفاءة اداء المشاريع الصناعية العامة وتحديد الانحرافات وسبل النهوض بها باستخدام معايير ومؤشرات اقتصادية.

منهج البحث: من اجل اثبات صحة الفرضية وتحقيق اهداف البحث، اذ تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت ادوات التحليل الاقتصادي من خلال استخدام عدد من المعايير ومؤشرات تقييم كفاءة الاداء المشاريع الصناعية العامة في العراق على ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة.

حدود البحث: تمت دراسة المشاريع الصناعية العامة في العراق من خلال البيانات المتوفرة لمساهمتها في مواجهة احتياجات البلد من المنتجات الصناعية الاساسية المختلفة. واعتمدت الدراسة المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) في عرض بيانات المشاريع الصناعية العامة في العراق لتقييم كفاءة ادائها باستخدام المعايير والمؤشرات الاقتصادية.

المحور الاول: الإطار النظري لمفهوم القطاع الصناعي (العام والمختلط والخاص)

اولاً. صناعات القطاع العام: ويعبر هذا القطاع عن جزء من الاقتصاد الذي يقترن بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، وكذلك يرتبط بالتخطيط المركزي للاقتصاد، على أن هذا القطاع يضم مجموعة من المؤسسات المختلفة من حيث النوع والحجم تقوم بإنتاج السلع وتقديم الخدمات، أي أنها مؤسسات صناعية تعود ملكيتها للدولة ، وهدفها الأساسي هو تقديم المنفعة للبلد، نلاحظ في هذا القطاع قيام الدولة بالدعم والمسؤولية المباشرة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري، إذ يعمل هذا القطاع في توجيه حركة الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل كبير (حسن، ٢٠٠٦: ٤-٥-١٠)

- الدواعي الأساسية لإنشاء المشاريع العامة: تمارس المشاريع العامة في العالم المعاصر دوراً بارزاً في اقتصاد أية دولة معاصرة، و يتأثر دور هذه المشاريع باعتبارين رئيسيين أحدهما: أيديولوجي، والأخر: نفعي (عملي)، ولقد تداخل هذان الاعتباران لدرجة إنه لم يعد من السهل علينا إن نميز بين أيديولوجيات الدول المختلفة وفقاً لدور المشاريع العامة في اقتصادها، فقد أصبحت بعض الدول التي تنتهج النظام الاقتصادي الحر في أوروبا الغربية وآسيا تعتمد على دور المشاريع العامة في تنمية اقتصادها، وتحديثه بدرجة لا تقل عن اعتماد بعض الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه، لذا نجد إن نظرة الدول الحديثة لدور المشاريع العامة قد أصبحت أكثر استجابة لما تقتضيه

المصلحة العامة،، وفقاً لما تمليه الظروف الموضوعية لكل دولة (الكواري،١٩٨١: ١٣). ومن الملاحظ فيه نجد بعض الدول تنفق المزيد من الاهتمام والوقت والمال على القطاع العام، ومما يساهم في هذا الوضع الاقتصادي الفريد الاهتمام بدراسة الدواعي الأساسية لإنشاء المشاريع العامة في دول المنطقة، والاهتمام بتحديد دور هذه المشاريع في مواجهة تحديات) الوفرة النقدية (والاستفادة منها لتعوض الأجيال القادمة بها؛ بغية التنويع في القطاعات الاقتصادية (Thiel, Leeuw, 2002 :1-4).

ثانياً. صناعات القطاع المختلط: يعبر القطاع المختلط عن مجموعة الشركات الصناعية المساهمة والمؤسسة من قبل المصرف الصناعي، وملكية رأس مال هذه الشركات مشترك بين مؤسسات القطاع العام المتمثلة بالدولة ومؤسسات القطاع الخاص (ريكيتس، ٢٠٠٨: ٦٤١)، ومن أهداف القطاع المختلط، هو تحقيق المصلحة الخاصة التي تسعى المشاريع الخاصة للوصول اليها، ولكن تحت تصرف الدولة، على اعتبار أن هذا القطاع (المختلط) يجمع بين قطاعين، وذلك لحد المشكلة الاقتصادية، على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك (حنان، ٢٠١٨: ٥٨ ـ ٥٩)

ثالثاً. صناعات القطاع الخاص: لقد اختلفت العديد من الدراسات والبحوث العلمية في تحديد مفهوم القطاع الخاص؛ وذلك لوجود مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص ومنها الملكية ... وغيرها، لذلك فإن التمييز بين هذه المصطلحات يعد أمراً ضرورياً في الدراسات العلمية، ومن هنا ظهرت تعاريف متباينة لهذا المفهوم ومنها: تعريف الموسوعة الاقتصادية القطاع الخاص يكون جزء من الاقتصاد القومي الذي تملكه وتديره شركات الأشخاص، و شركات الأموال والأفراد (رحماني، ٢٠١٥: ١١)، وكذلك يعني جميع الأنشطة التي لا تؤديها الدولة أو مؤسساتها، وذلك يشمل الشركات الخاصة الهادفة إلى تحقيق أرباح صناعية، بغية تشجيع القطاع الخاص أداء دوره الرئيسي في عملية التنمية؛ لذلك فإن هذه الصناعات لا تخصص للمنفعة العامة فقط، وإنما أساسها الربح، وتخضع لأحكام القانون الخاص في استغلالها والتصرف فيها (السعدي ،٢٠٠٧ :٦٠).

المحور الثاني: تقييم اقتصادي لكفاءة اداء المشاريع الصناعية العامة ومقارنتها بالمشاريع المختلطة والخاصة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

لغرض تقييم كفاءة اداء المشاريع الصناعية العامة في العراق سوف نتناول المؤشرات والمعايير ادناه:

اولاً. مؤشر قيمة الانتاج في المشاريع الصناعية الكبيرة: يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي من خلالها يمكن التعرف على التغيرات التي تحصل في المشاريع الصناعية، ولأجل بيان هذا التطور في قيمة الانتاج، نلاحظ ان هناك تذبذب واضح في قيمة الانتاج بين سنة واخرى وحسب انواع القطاعات الثلاثة وكما يلي:

١. القطاع العام: بلغت قيمة الانتاج (٥٨٣٩٨١,٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفع بشكل متذبذب خلال سنوات الدراسة ليصل اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ اذ بلغت قيمة الانتاج نحو (٣٨٥٣٥٩٩) مليون دينار ثم انخفض بشكل متذبذب ليصل الى (١٥٢٥٩٤٢) مليون دينار في عام ٢٠١٧، ويرجع سبب التذبذب في قيمة الانتاج خلال مدة الدراسة الى انخفاض كمية الانتاج وعدم الاستقرار الاقتصادي واغراق الاسواق بالمنتجات المستوردة ، الاهمية النسبية لهذا القطاع حققت

معدلات عالية في بداية سنوات الدراسة حيث وصلت الى اعلى مستوى في عام ٢٠١١ اذ بلغت (٧٦,٥٤%) ثم انخفضت لأدنى مستوى في عام ٢٠١٧ نحو (٣٤,٥١%).

الجدول (١): مؤشر قيمة الانتاج بالأسعار الجارية في المشاريع الصناعية الكبيرة وحسب القطاعات الثلاثة العام والمختلط والخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دينار)

السنة	قيمة الانتاج القطاع العام	قيمة الانتاج القطاع المختلط	قيمة الانتاج القطاع الخاص	الاهمية النسبية للقطاع العام (%)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٥٨٣٩٨١,٢	٧٣٦٥١,٦	٢١٣١٤٣,٤	٦٧,٠٦
٢٠٠٥	٧٨٨٤١١,٤	٧١٢٦٧,٦	٢٨٤٢٧٠,٥	٦٨,٩٢
٢٠٠٦	١٢١٩٨٦١,٧	١٠٤٦٣٨,٥	٣٤٤٨٩٨,٤	٧٣,٠٧
٢٠٠٧	١٣٣١٩٦٤	٨١٤٢٠	٤٠٢٩٩٨	٧٣,٣٣
٢٠٠٨	١٩١٨٧٧٨	١٠١٤٩١	٦١٦١٨٠	٧٢,٧٨
٢٠٠٩	٢٨٢٧٩٧٢	٢١٥٧٧٨	٦٧٢٤٣٢	٧٦,١
٢٠١٠	٢٧٢٤٧٨٧	١٨٤٧٧٤	٦٥٣٥١٥	٧٦,٤٧
٢٠١١	٣٢٧٣٩٤٣	٢٣١٧٥٧,٤	٧٧١٥٧٢,٣	٧٦,٥٤
٢٠١٢	٣٧١٤٠٥٦	٣١٧٩٩٨	١١٣٢٨٥٠	٧١,٩١
٢٠١٣	٣٨٥٣٥٩٩	٣٨٦٩٧٧	١٣٣٣٢٢٠	٦٩,١٤
٢٠١٤	٢٩٩٢٨١٩	١٨٥٤٤٤	١٠٧٣٥٨٨	٧٠,٣٩
٢٠١٥	٢٦٢٥٠٩٠	٢٢٠٠٢٥	١٣٩٦٥٦٠	٦١,٨٩
٢٠١٦	٢٧٩٧٤٤٦	٢٦٨٧٠٤	١٩٦٦٥١٣	٥٥,٥٩
٢٠١٧	١٥٢٥٩٤٢	٢٩٣٦٥٤	٢٦٠٢١٠٥	٣٤,٥١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٧

العمود (٤) تم احتسابه من قبل الباحثان.

٢. القطاع المختلط: يلاحظ من الجدول ان قيمة الانتاج في عام ٢٠٠٤ بلغت (٧٣٦٥١,٦) مليون دينار ثم ارتفعت لتصل الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ اذ بلغت (٣٨٦٩٧٧) مليون دينار ثم انخفضت بشكل متذبذب لتصل الى (٢٩٣٦٥٤) مليون دينار في عام ٢٠١٧.

٣. القطاع الخاص: من خلال ملاحظة الجدول بلغت قيمة الانتاج (٢١٣١٤٣,٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وهي أدنى مستوى لها ثم ارتفعت بشكل مستمر لتصل الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٧ اذ بلغت (٢٦٠٢١٠٥) مليون دينار.

ثانياً. مؤشر مستلزمات الانتاج في المشاريع الصناعية الكبيرة: أن ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج في المنشآت العامة تعد ظاهرة سلبية إذا لم يرافقه ارتفاع معدل نمو قيمة الإنتاج وان انخفاض قيمة المستلزمات مع ارتفاع قيمة الإنتاج تعد ظاهرة ايجابية إذ تعبر عن قابلية الصناعة التحويلية على تحقيق قيمة مضافة في معدلات عالية.

يلاحظ ان قيمة مستلزمات الانتاج تتسم بالتذبذب بين سنة واخرى وللقطاعات الصناعية الثلاثة وكما يلي:

الجدول (٢): مؤشر مستلزمات الإنتاج في المشاريع الصناعية الكبيرة وحسب القطاعات الثلاثة العام والمختلط والخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دينار)

السنة	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	الأهمية النسبية للقطاع العام %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	١٨٥٩٤٤,٢	٣٤٦٣٧,٨	١٢٧٠٥٢,٨	٥٣,٤٩
٢٠٠٥	٢٠٠٨٥٠,٦	٢٤٨٧٥,٨	١٤٨٧٦٥,٩	٥٣,٦٣
٢٠٠٦	٤٩١٦٢٣,٦	٤٣٤٤١,٣	٢٢١٥٢٩,٢	٦٤,٩٨
٢٠٠٧	٥٥٥١٦٥	٥٢٠٨٤	٢٢١٣٤٩	٦٧
٢٠٠٨	٥١٠٥١٣,٥	٥٢٧٥٣	٣٢٢٩١٤	٥٧,٦١
٢٠٠٩	٩٧٧٥٣٥,٦	٩٩٥٧٣	٣٣٠٤٥٠	٦٩,٤٥
٢٠١٠	١٠٢٥٥١٢,٣	١٣٨١٨٩	٣٢٩٨١٨	٦٨,٦٦
٢٠١١	١٢١١٦٠٠,٦	١٩٠٣٠٤,٢	٣٩٨٦٥٨,٢	٦٧,٢٩
٢٠١٢	١٧٩٤٩٩٦	١٩٧٠٥٠	٥٧٦٨٤٧	٦٩,٨٧
٢٠١٣	٢٠١٤٣٥٧	٢٠٠٠٣١	٦٦٥١٢١	٦٩,٩٥
٢٠١٤	١٣٠٧٧٥٠	٧٣١٤٤,٣	٥٦٥٢٤٤	٦٧,٢
٢٠١٥	١١٧٧٦٠١	١٩١٨٦٤	٩٠٦٠٧٦	٥١,٧٥
٢٠١٦	١٥٩١٩٩٥	١٥٩٠٨٨	١٣٨٧٤١٤	٥٠,٧٢
٢٠١٧	٦٩٢٨١٣	٢١٠٧٢٧	١٧٣١٧٢٣	٢٦,٢٩

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٧
العمود (٤) تم احتسابه من قبل الباحثان.

١. القطاع العام: بلغت قيمة مستلزمات الانتاج لهذا القطاع (١٨٥٩٤٤,٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ اذ بلغت (٢٠١٤٣٥٧) مليون دينار ثم انخفضت الى (٦٩٢٨١٣) مليون دينار في عام ٢٠١٧، والاهمية النسبية لهذا القطاع حققت اعلى مستويات لها خلال مدة الدراسة اذ بلغت (٧٠%) في عام ٢٠١٣ ثم انخفضت الى أدنى مستوى في عام ٢٠١٧ اذ بلغت (٢٦,٢٩%).

٢. القطاع المختلط: يلاحظ من بيانات الجدول ان قيمة مستلزمات الانتاج بلغت (٣٤٦٣٧,٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت بشكل متذبذب لتصل الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٧ اذ بلغت (٢١٠٧٢٧) مليون دينار

٣. القطاع الخاص: بلغت قيمة مستلزمات الانتاج (١٢٧٠٥٢,٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت بشكل مستمر لتصل اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٧ اذ بلغت (١٧٣١٧٢٣) مليون دينار.

ثالثاً. معيار القيمة المضافة للمشاريع الصناعية الكبيرة: يمثل معيار القيمة المضافة الاجمالية الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج اي مقدار ما تخلقه من قيمة جديدة الى الناتج القومي كما تعكس مستوى الكفاءة الانتاجية اي مقدار ما اضافته العملية الانتاجية الى المواد الاولية والمواد الوسيطة المستخدمة مما يزيد من قدرتها على اشباع الحاجات الانسانية المتعددة.

هناك تذبذب واضح في القيمة المضافة بين سنة واخرى للقطاعات الثلاثة وكما يلي:

الجدول (٣): معيار القيمة المضافة في المشاريع الصناعية الكبيرة وحسب القطاعات الثلاثة العام والمختلط والخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دينار)

السنة	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	الأهمية النسبية للقطاع العام %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٣٩٨٠٣٧	٣٩٠١٣,٨	٨٦٠٩٠,٦	٧٦,٠٩
٢٠٠٥	٥٨٧٥٦٠,٨	٤٦٣٩١,٨	١٣٥٥٠٤,٦	٧٦,٣٦
٢٠٠٦	٧٢٨٢٣٨,١	٦١١٩٧,٢	١٢٣٣٦٩,٢	٧٩,٧٨
٢٠٠٧	٧٧٦٧٩٩	٢٩٣٣٦	١٨١٦٤٩	٧٨,٦٤
٢٠٠٨	١٤٠٨٢٦٤,٥	٤٨٧٣٨	٢٩٣٢٦٦	٨٠,٤٦
٢٠٠٩	١٨٥٠٤٣٦,٤	١١٦٢٠٥	٣٤١٩٨٢	٨٠,١٥
٢٠١٠	١٦٩٩٢٧٤,٧	٤٦٥٨٥	٣٢٣٦٩٧	٨٢,١١
٢٠١١	٢٠٦٢٣٤٢,٤	٤١٤٥٣,٢	٣٧٢٩١٤,١	٨٣,٢٧
٢٠١٢	١٩١٩٠٦٠	١٢٠٩٤٨	٥٥٦٠٠٣	٧٣,٩٢
٢٠١٣	١٨٣٩٢٤٢	١٨٦٩٤٦	٦٦٨٠٩٩	٦٨,٢٦
٢٠١٤	١٦٨٥٠٦٩	١١٢٢٩٩,٧	٥٠٨٣٤٤	٧٣,٠٨
٢٠١٥	١٤٤٧٤٨٩	٢٨١٦١	٤٩٠٤٨٤	٧٣,٦٢
٢٠١٦	١٢٠٥٤٥١	١٠٩٦١٦	٥٧٩٠٩٩	٦٣,٦٤
٢٠١٧	٨٣٣١٢٩	٨٢٩٢٧	٨٧٠٣٨٢	٤٦,٦٤

الجدول من عمل الباحثان، القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

١. القطاع العام: القيمة المضافة الاجمالية لعام ٢٠٠٤ بلغت (٣٩٨٠٣٧) مليون دينار وهي أدنى مستوى للقيمة المضافة ثم ارتفعت لتصل الى (٢٠٦٢٣٤٢,٤) مليون دينار في عام ٢٠١١ وهي اعلى مستوى للقيمة المضافة ثم انخفضت بشكل متذبذب اذ بلغت (٨٣٣١٢٩) مليون دينار في عام ٢٠١٧، والاهمية النسبية لهذا القطاع كانت في اعلى مستويات لها خلال بداية الدراسة حيث وصلت في عام ٢٠١١ الى (٨٣,٢٧%) والسبب يعود الى زيادة قيمة الانتاج بشكل يفوق الزيادة في مستلزمات الانتاج، ثم انخفضت في عام ٢٠١٧ الى أدنى مستوى اذ بلغت (٤٦,٦٤%).

٢. القطاع المختلط: يلاحظ من بيانات الجدول ان القيمة المضافة لهذا القطاع بلغت (٣٩٠١٣,٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت لتصل اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ اذ بلغت (١٨٦٩٤٦) مليون دينار وانخفضت في نهاية مدة الدراسة لتصل الى (٨٢٩٢٧) مليون دينار في عام ٢٠١٧.

٣. القطاع الخاص: بلغت القيمة المضافة (٨٦٠٩٠,٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وهي أدنى مستوى للقيمة المضافة ثم ارتفعت بشكل متذبذب لتصل اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٧ حيث بلغت (٨٧٠٣٨٢) مليون دينار.

رابعاً. معيار درجة التصنيع للمشاريع الصناعية الكبيرة: يعد هذا المعيار من مؤشرات الربحية الاقتصادية المهمة ويعكس مساهمة المشروع في توزيع الدخول المتولدة عن الانتاج الجديد وفي

الوقت نفسه يكشف عن مدى ارتباط عمليات الانتاج بمستلزمات التشغيل ويمكن ايجادها من خلال قسمة قيمة المستلزمات على قيمة الانتاج مضروبة في مئة وكما موضح في جدول (٤):

١. القطاع العام: يلاحظ ان درجة التصنيع لهذا القطاع بلغت (٣١,٨٤%) في عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت بشكل متذبذب لتصل في عام ٢٠٠٨ الى (٢٦,٦١%) ثم ارتفعت اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٦ نحو (٥٧%) ثم انخفضت في عام ٢٠١٧ نحو (٤٥%)، والاهمية النسبية لهذا القطاع وطبقا لهذا المعيار شهدت انخفاض وتذبذب واضح إذ وصلت الى اعلى مستوى في ٢٠١٣ وبلغت (٣٤%).

الجدول (٤): معيار درجة التصنيع في المشاريع الكبيرة وحسب القطاعات الثلاثة العام والمختلط والخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	الأهمية النسبية للقطاع العام %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٣١,٨٤	٤٧,٠٣	٦٠	٢٣
٢٠٠٥	٢٥,٤٨	٣٤,٩	٥٢	٢٢,٧
٢٠٠٦	٤٠,٣	٤١,٥٢	٦٤	٢٧,٦
٢٠٠٧	٤١,٦٨	٦٣,٩٧	٥٥	٢٦
٢٠٠٨	٢٦,٦١	٥١,٩٨	٥٢	٢٠,٤
٢٠٠٩	٣٤,٥٧	٤٦,١٥	٤٩	٢٦,٦
٢٠١٠	٣٧,٦٤	٧٤,٧٩	٥٠	٢٣,١
٢٠١١	٣٧,٠١	٨٢,١١	٥٢	٢١,٦
٢٠١٢	٤٨,٣٣	٦١,٩٧	٥١	٣٠
٢٠١٣	٥٢,٢٧	٥١,٦٩	٥٠	٣٤
٢٠١٤	٧.٤٣	٣٩,٤٤	٥٣	٣٢
٢٠١٥	٤٤,٨٦	٨٧,٢	٦٥	٢٢,٨
٢٠١٦	٥٦,٩١	٥٩,٢١	٧١	٣٠,٤
٢٠١٧	٤٥,٤	٧١,٧٦	٦٧	٢٤,٧

الجدول من عمل الباحثان، درجة التصنيع = قيمة مستلزمات الإنتاج / قيمة الإنتاج*١٠٠

٢. القطاع المختلط: بلغت درجة التصنيع في عام ٢٠٠٤ نجو (٤٧,٠٣%) ثم ارتفعت الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٥ اذ بلغت (٨٧,٢%) وهي تعد درجة تفوق الدرجة المعيارية التي تكون محصورة بين (٦٠% -٧٠%) وهو مؤشر جيد ثم انخفضت بشكل متذبذب خلال سنوات الدراسة الاخيرة لتصل الى (٧١,٧٦%) في عام ٢٠١٧، وان السبب الرئيسي لهذه الزيادة هو الزيادة في قيمة مستلزمات الانتاج وكذلك قيمة الانتاج وتطبيق سلم رواتب جديد.

٣. القطاع الخاص: بلغت درجة التصنيع لهذا القطاع نحو (٦٠) % في عام ٢٠٠٤ ثم انخفضت بشكل متذبذب ليصل أدنى مستوى في عام ٢٠٠٩ اذ بلغت (٤٩) % ثم ارتفعت لتصل الى (٦٧) % في عام ٢٠١٧.

خامساً. معيار الفائض الاقتصادي للمشاريع الصناعية الكبيرة: يتمثل هذا المعيار بعد استبعاد الرواتب والاجور من القيمة المضافة الاجمالية اي ان الفائض الاقتصادي الاجمالي يتكون من

الضرائب وارباح الاسهم وتكاليف التأمين والايجارات والارباح غير الموزعة كما موضح في الجدول (٥).

الجدول (٥): معيار الفائض الاقتصادي للمشاريع الصناعية الكبيرة وحسب القطاعات الاقتصادية الثلاثة العام والمختلط والخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دينار).

السنة	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	الأهمية النسبية للقطاع العام %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٨٨٤٤,٣	٦١٤٣,٧	٥٥٣٤٠,٦	١٢,٥٨
٢٠٠٥	١١٧٥١٥,٦٨	١٧٣٧٣,٦	٩٢٦٦٥,٨	٥١,٦٤٢٧
٢٠٠٦	٨٣٣٩١,٧	٣٥٠٦٣,٧	٧٣٧٤٤	٤٣,٣٩
٢٠٠٧	١١٥٠٧٨	٤٨٩٢	١٣٣٧٩٠	٤٥,٣٥
٢٠٠٨	١٦٥٦٢٦,٧	٢٤٦٧٥	٢٢٥٦٨١	٣٩,٨٢
٢٠٠٩	١٤٥١٤٤,٤	٨٥٦٩٧	٢٥١٨٠٢	٣٠,٠٧
٢٠١٠	٧٠٥٦٧,٤	١١٩٩٦	٢٣٦٤٩٣	٢٢,١٢
٢٠١١	٤١١٠٣٠,٢	٦٧٧٦	٢٤٧٢٨٧,٤	٦١,٨
٢٠١٢	٧٨٣٧	٨٢٦٩٨	٣٩١٨٠١	١,٦٢
٢٠١٣	١١٧٣٩	١٤٥٦٢٣	٤٤١٨٢٢	١,٩٦
٢٠١٤	٤٦٣٠٢٢	٨٥٠٨٠,١	٣٤٣٠٩٦	٥١,٩٦
٢٠١٥	٣٣٤٩٤٥	٥٨٨	٣٢٤٨١٣	٥٠,٧٢
٢٠١٦	٣٦٠٤٢٧	٨٣٩٢٣	٤١٢٥٤٤	٤٢,٠٦
٢٠١٧	١٢٨٠١٨	٥٦٠٦٧	٧٢٠١١٥	١٤,١٦

الجدول من عمل الباحثان، الفائض الاقتصادي = القيمة المضافة - الرواتب والأجور

١. القطاع العام: حقق القطاع العام في بداية سنوات الدراسة فائضاً اقتصادياً بلغ (٨٨٤٤,٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وان ادنى فائض اقتصادي خلال مدة الدراسة بلغ (٧٨٣٧) مليون دينار في عام ٢٠١٢ والسبب هو الانخفاض الحاصل في اجمالي القيمة المضافة وارتفاع الرواتب والاجور بنسبة كبيرة مما ادى الى هذا الانخفاض، ثم حققت فائض اقتصادي في السنوات الاخيرة اذ بلغ اعلى فائض اقتصادي في عام ٢٠١٤ اذ بلغ (٤٦٣٠٢٢) مليون دينار ثم انخفض هذا الفائض بشكل متذبذب ليصل (١٢٨٠١٨) مليون دينار في عام ٢٠١٧ ، وبلغت الاهمية النسبية (٦١,٨%) في عام ٢٠١١ وتعد اعلى نسبة يصل اليها القطاع العام وانخفض الى ادنى مستوى في عام ٢٠١٢ اذ بلغ (١,٦٢%).

٢. القطاع المختلط: بلغ اعلى فائض اقتصادي خلال مدة الدراسة نحو (١٤٥٦٢٣) مليون دينار في عام ٢٠١٣ وان أدنى فائض اقتصادي خلال مدة الدراسة بلغ (٥٨٨) مليون دينار في عام ٢٠١٥.

٣. القطاع الخاص: حقق القطاع الخاص فائض اقتصادي في جميع سنوات الدراسة حيث بلغ اعلى فائض اقتصادي في عام ٢٠١٧ اذ بلغ (٧٢٠١١٥) مليون دينار وحقق أدنى فائض اقتصادي في عام ٢٠٠٤ اذ بلغ (٥٥٣٤٠,٦) مليون دينار حيث حقق هذا القطاع زيادة في الفائض الاقتصادي خلال مدة الدراسة والسبب هو زيادة القيمة المضافة الاجمالية التي تفوق زيادة الرواتب والاجور.

سادساً. معيار الانتاجية الكلية في المشاريع الصناعية الكبيرة: يقيس هذا المعيار انتاجية عناصر الانتاج ويعبر عن العلاقة بين قيمة الانتاج من جهة وقيمة مستلزمات الانتاج (العمل والموارد والمكائن ورأس المال) او تكاليف الانتاج كما يوضح هذا المعيار مدى كفاءة الوحدة الانتاجية في استغلال الموارد الانتاجية للحصول على كمية أكبر من الانتاج كما موضح في الجدول (٦).

١. القطاع العام: بلغت الانتاجية الكلية لهذا القطاع (٣,١٤) دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت الى اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٥ اذ بلغت (٣,٩٣) دينار ثم انخفضت بشكل متذبذب الى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٦ لتصل الى (١,٧٦) دينار ثم ارتفعت في عام ٢٠١٧ نحو (٢,٢) دينار، والاهمية النسبية لهذا القطاع كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة بحيث وصلت في عام ٢٠٠٨ الى (٤٩,٥%) اعلى مستوى لها ثم انخفضت بشكل متذبذب الى ان وصلت الى (٤٣,٢%) في عام ٢٠١٧.

٢. القطاع المختلط: ان اعلى مستوى للإنتاجية الكلية خلال مدة الدراسة في عام ٢٠٠٥ اذ بلغت (٢,٨٦) دينار ثم انخفضت بشكل متذبذب لتصل لأدنى مستوى في عام ٢٠١٥ اذ بلغت (١,١٥) دينار ثم ارتفعت لتصل خلال السنوات الاخيرة للدراسة اذ بلغت (١,٣٩) دينار في عام ٢٠١٧.

٣. القطاع الخاص: شهد هذا القطاع تذبذباً واضحاً بين سنة واخرى اذ بلغت الانتاجية الكلية (١,٦٨) دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت بشكل متذبذب لتصل اعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٩ اذ بلغت (٢,٠٣) دينار ثم انخفضت بشكل متذبذب لتصل الى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٧ حيث بلغت (١,٥) دينار.

الجدول (٦): معيار الإنتاجية الكلية للمشاريع الصناعية الكبيرة وحسب القطاعات الثلاث العام والمختلط والخاص للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (دينار).

السنة	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع الخاص	الأهمية النسبية للقطاع العام %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٣,١٤	٢,١٣	١,٦٨	٤٥,١٨
٢٠٠٥	٣,٩٣	٢,٨٦	١,٩١	٤٥,١٧
٢٠٠٦	٢,٤٨	٢,٤١	١,٥٦	٣٨,٤٥
٢٠٠٧	٢,٤	١,٥٦	١,٨٢	٤١,٥
٢٠٠٨	٣,٧٦	١,٩٢	١,٩١	٤٩,٥
٢٠٠٩	٢,٨٩	٢,١٧	٢,٠٣	٤٠,٨
٢٠١٠	٢,٦٦	١,٣٤	١,٩٨	٤٤,٤٨
٢٠١١	٢,٧	١,٢٢	١,٩٤	٤٦
٢٠١٢	٢,٠٧	١,٦١	١,٩٦	٣٦,٧
٢٠١٣	١,٩١	١,٩٣	٢	٣٢,٧
٢٠١٤	٢,٢٩	٢,٥٤	١,٩	٣٤
٢٠١٥	٢,٢٣	١,١٥	١,٥٤	٤٥,٣
٢٠١٦	١,٧٦	١,٦٩	١,٤٢	٣٦,١٣
٢٠١٧	٢,٢	١,٣٩	١,٥	٤٣,٢

الجدول من اعداد الباحثان، الإنتاجية الكلية = قيمة الإنتاج (المخرجات) / قيمة مستلزمات الإنتاج (المدخلات).

سابعاً. مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية بالأسعار الجارية: يعرف هذا المؤشر بأنه مجموع القيم المضافة الاجمالية التي تحققها الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة في الاغلب تكون سنة ويوضح هذا المؤشر عن مدى نمو وتطور الصناعة على المستوى الاقتصادي القومي وبهذا فان الناتج المحلي الاجمالي يعد خير مؤشر للأداء الصناعي والاقتصادي في البلد.

١. الناتج المحلي الاجمالي للصناعة التحويلية: بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في بداية مدة الدراسة نحو (٩٣٧٦٨١,٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وهي أدنى قيمة تصل اليها ثم ارتفعت بشكل مستمر لتصل اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢ لتبلغ (٦٩١٩٤٤٩,٢) مليون دينار ثم انخفضت بشكل متذبذب لتصل الى (٥٨٨٤٩٥,١) مليون دينار في عام ٢٠١٧.

الجدول (٧): مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية والقطاع العام والقطاع الخاص بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) (مليون دينار).

السنة	GDP للصناعة التحويلية	GDP القطاع العام	GDP القطاع الخاص	الأهمية النسبية GDP للقطاع العام (%)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
٢٠٠٤	٩٣٧٦٨١,٦	٤٩٣٢٥٢,٢	٤٤٤٤٢٩,٤	26.3
٢٠٠٥	٩٧١٠٣١,٣	٥٤٢٥١٧,٤	٤٢٨٥١٣,٩	٢٧,٩٤
٢٠٠٦	١٤٧٣٢١٨,٣	٨١٢٣٦٢,٤	٦٦٠٨٥٥,٩	٢٧,٥٧
٢٠٠٧	١٨١٧٩١٣,٨	٨٤٥٤٢٣,٧	٩٧٢٤٩٠,١	٢٣,٢٥
٢٠٠٨	٢٦٤٤١٧٣,٠	١٣٨١٥٥٦,٢	١٢٦٢٦١٦,٨	٢٦,١٢
٢٠٠٩	٣٤١١٢٩١,٩	٢٤٥٩٥٨٨,٣	٩٥١٧٠٣,٦	٣٦,٠٥
٢٠١٠	٣٦٧٨٧١٤,٦	٢٢١٨٦٠٩,٥	١٤٦٠١٠٥,١	٣٠,١٥
٢٠١١	٦١٣٢٧٦٠,٨	٢٠٨١٨٣٧,٠	٤٠٥٠٩٢٣,٨	١٦,٩٧
٢٠١٢	٦٩١٩٤٤٩,٢	١٩٠٧٣٥٥,٨	٥٠١٢٠٩٣,٤	١٣,٧٨
٢٠١٣	٦٢٨٦٠٤٢,٤	٢٧١٣٩٣٣,٥	٣٥٧٢١٠٨,٩	٢١,٥٩
٢٠١٤	٤٩٩٩٢٣٣,٩	١٦٩٥٦٠٨,٢	٣٣٠٣٦٢٥,٧	١٦,٩٦
٢٠١٥	٤٢٣٤٧١٦,٩	١٩٠٤١٨٦,٠	٢٣٣٠٥٣٠,٩	٢٢,٤٨
٢٠١٦	٤٤٣٦٤٤٢,٧	١٦٣٣٢٤٤,٣	٢٨٠٣١٩٨,٤	١٨,٤١
٢٠١٧	٥٨٨٩٤٩٥,١	٢٦٤٠٣٣٢,٩	٣٢٤٩١٦٢,٢	٢٢,٤٢

المصدر: جمهورية العراق، إحصاءات وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٧)، العمود (٤) تم احتسابه من قبل الباحثان.

٢. الصناعة التحويلية القطاع العام: نلاحظ من بيانات الجدول (٦) ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع بلغت (٤٩٣٢٥٢,٢) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وهي ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة ثم ارتفعت بشكل متذبذب لتصل اعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ اذ بلغت (٢٧١٣٩٣٣,٥) مليون دينار ثم انخفضت بشكل متذبذب لتصل الى (٢٦٤٠٣٣٢,٩) مليون دينار في عام ٢٠١٧، والاهمية النسبية لهذا القطاع منخفضة ومتذبذبة خلال مدة الدراسة اذ وصلت لأعلى مستوى لها في

عام ٢٠٠٩ اذ بلغت (٣٦,٠٥%) نتيجة تحسن الاوضاع الامنية، والموازنة الانفجارية في عام ٢٠٠٩.

٣. الصناعة التحويلية القطاع الخاص: بلغ الناتج المحلي الاجمالي لهذا القطاع (٤٤٤٤٢٩,٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ ثم ارتفع هذا الناتج ليصل اعلى مستوى له في عام ٢٠١٢ حيث بلغ (٥٠١٢٠٩٣,٤) مليون دينار ثم انخفض بشكل متذبذب ليصل الى (٣٢٤٩١٦٢,٢) مليون دينار في عام ٢٠١٧.

ثامناً. معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الصناعية الكبيرة: هناك تذبذب في معدل النمو السنوي المركب لجميع المؤشرات والمعايير المختارة خلال سنوات الدراسة وكما يلي:

الجدول (٨): معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الصناعية الكبيرة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

ت	المؤشرات	القطاع العام %	القطاع المختلط %	القطاع الخاص %
		(١)	(٢)	(٣)
١	قيمة الانتاج	٧,١	١٠,٣٨	١٩,٥٧
٢	مستلزمات الانتاج	٩,٥٨	١٣,٧٧	٢٠,٥١
٣	القيمة المضافة	٥,٤٢	٥,٥٣	١٧,٩٧
٤	الرواتب والاجور	٤,٣٤	(١,٤٣-)	١٢
٥	الانتاجية الكلية	(٢,٥١-)	(٣,٠٠٣-)	(٠,٨٠-)
٦	**الفائض الاقتصادي الاجمالي**	٢١,٠٣	١٧,١١	٢٠,١١
٧	درجة التصنيع	٢,٦	٣,٠٦	٠,٧٩
٨	انتاجية الدينار من الاجور	٢,٦٤	١١,٩٨	٦,٧٦

الجدول من اعداد الباحثان.

١. مؤشر قيمة الانتاج ومؤشر مستلزمات الانتاج: يتضح من الجدول ان معدل النمو السنوي المركب لمؤشر قيمة الانتاج للقطاع العام بلغ (٧,١%) بينما مستلزمات الانتاج للقطاع العام حققت معدل نمو سنوي مركب حيث بلغ (٩,٥٨%) اعلى من قيمة الانتاج، اما مشاريع القطاع المختلط والخاص فان معدل النمو السنوي المركب لمؤشر قيمة الانتاج بلغ على التوالي (١٠,٣٨%)، (١٩,٥٧%) بينما معدل النمو السنوي المركب لمستلزمات الانتاج لهذه القطاعات بلغ على التوالي (١٣,٧٧%) (٢٠,٥١%)، وهذا يفسر انخفاض كفاءة اداء المشاريع الصناعية خلال مدة الدراسة.

٢. معيار القيمة المضافة: بلغ معدل النمو السنوي المركب للقطاع العام وفقاً لهذا المعيار (٥,٤٢%)، بينما بلغ في مشاريع القطاع المختلط والخاص على التوالي (٥,٥٣%)، (١٧,٩٧%)

٣. مؤشر الانتاجية الكلية: نلاحظ من الجدول ان معدل النمو السنوي المركب للقطاع العام كان بالسالب حيث بلغ (-٢,٥١%)، اما معدل النمو للقطاع المختلط والخاص بلغ على التوالي (-٣,٠٠٣%)، (-٠,٨%)، وهذا يفسر ان مستلزمات الانتاج بدأت ترتفع بينما قيمة الانتاج تنخفض في القطاعات الصناعية وانخفاض كفاءة ادائها.

٤. معيار الفائض الاقتصادي: بلغ معدل النمو السنوي المركب للمشاريع الصناعية العامة (٢١,٠٣%) وهو اعلى من معدل النمو المركب في مشاريع القطاع المختلط والخاص الذي بلغ

على التوالي (١٧,١١%)، (٢٠,١١%)، وهذا يدل على ارتفاع القيمة المضافة وانخفاض الرواتب والاجور في المشاريع الصناعية العامة.

٥. معيار درجة التصنيع: بلغ معدل النمو السنوي المركب للقطاع العام وفق هذا المعيار (٢,٦%) بينما القطاع المختلط والخاص بلغ معدل النمو على التوالي (٣,٠٦%)، (٠,٧٩%)

المحور الثالث: سبل النهوض بالقطاع الصناعي العام في العراق

أولاً. المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي العام في العراق: ويمكن ايجاز اهم المعوقات التي ادت الى ضعف اداء القطاع الصناعي العام الى ما يأتي:

لتحديد سبل النهوض بالصناعة التحويلية في العراق لابد من التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجهها وكما يلي:

١. تقادم الخطوط الانتاجية: أغلب المعامل المقامة في قطاع الصناعة التحويلية هي من السبعينات في القرن الماضي والحاجة الى تأهيل المعامل وادارتها بأساليب متطورة تتوافق مع سياسة التحولات الجديدة أمر في غاية الصعوبة ويحتاج الى الخبرات والمهارات الكبيرة اللازمة للنهوض بواقع الصناعة على المستويات اللازمة لتتلاءم مع التحولات الجديدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى صعوبة توفير الادوات الاحتياطية للمعدات من المناشيء الأصلية بسبب ارتفاع الاسعار وعدم التزام الشركات المصنعة بالتجهيز (يعقوب، ٢٠١٢: ١٢٥).

٢. الفساد الاداري: ظهر الفساد جليا بهدر مليارات الدولارات التي اتاحتها سلطة الاحتلال بسبب هذا العامل الذي ادى الى عدم توفر الإمكانيات المادية التي تساهم بتطوير إنتاج بعض الشركات كما ونوعا للدخول في منافسة البضائع المستوردة والتي غزت السوق العراقية دون قيود، وعدم تفعيل قانون يعمل على حماية الإنتاج المحلي ونرى الأسواق المحلية مفتوحة على مصراعيها أمام البضائع المستوردة رديئة النوعية. (الكرعاوي، ٢٠١٨: ١٨٠-١٨١).

٣. الارتفاع في تكاليف الانتاج: من خلال الاعداد الكبيرة التي تمت اضافتها الى ملاك شركات الوزارة وبقرارات مركزية، نتيجة الادارة غير الكفوءة للقوى العاملة في شركات الوزارة، والتي ادت الى زيادة جانب الرواتب والاجور من التكاليف الثابتة، والذي يؤدي الى ارتفاع التكاليف، من خلال ارتفاع تكاليف حصة الوحدة الواحدة المنتجة، وبالتالي ادى ذلك الى عدم قدرة اغلب الشركات على المنافسة، نتيجة لارتفاع اسعار منتجاتها وبالتالي عدم تحقيق الربح ومن ثم تخفيض الانتاج وبالتالي خسارة الشركات (هاشم، محمود، ٢٠١٤: ٢٩٠).

٤. تأثير العقوبات الاقتصادية وما نتج عنه ضعف البنى التحتية للقطاع الصناعي: أن من المشاكل التي واجهت الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص، هو ضخامة المبالغ المطلوبة لإعادة بناء البنى التحتية بالارتباط مع زيادة السكان وتنامي المتغيرات الاقتصادية (العاني، ٢٠١٤: ٢٥٥).

٥. عدم الاستقرار الامني والسياسي :(عنبر، ٢٠١٣: ٥٨)

٦. عدم توفر الطاقة الكهربائية المطلوبة للإنتاج: مما تسبب في حصول خسائر وانخفاض مستوى الإنتاجية والتي بدورها تدفع بتخفيض مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة للمصانع في القطاع العام والمختلط والخاص (Khatib, 2008: 91).

ثانياً. اعادة هيكلة القطاع الصناعي العام: بعد ان تطرقنا الى المعوقات والمشاكل التي تواجه الصناعة التحويلية في العراق (القطاع العام)، وضعف الأداء الحاصل خلال مدة الدراسة، والتي اتسمت بعدم الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية والتي أدت بدورها إلى انخفاض إنتاجية العمل،

وظهر ذلك من خلال انخفاض القيمة المضافة، لذلك أصبح من الصعوبة الدعوة الى خصخصة القطاع الصناعي العام بوضعه الحالي، لان ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية على الصناعة العراقية. اذ تشير التجارب الدولية في عملية الخصخصة ان عملية بيع مشاريع القطاع العام في الدول الأوربية على سبيل المثال، كانت لشركات رابحة وذات قدرة تنافسية عالية. وهذا يختلف عن واقع شركات الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام خلال المرحلة الحالية (الكناني، ٢٠١٣: ١٣٧).

ولغرض تحقيق أهداف الصناعة التحويلية للقطاع الصناعي العام في العراق، والتي تسعى الى:

١. العمل على تسريع مراحل تحول الشركات إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي
٢. ضرورة تلبية متطلبات السوق واستهداف أسواق جديدة.
٣. ضرورة تحقيق إيرادات تغطي تكاليف العمالة والمصاريف التشغيلية

ثالثاً. استراتيجية اصلاح القطاع الصناعي العام في العراق: ان المفهوم العام لاستراتيجية او سياسة الاصلاح الاقتصادي يعني أي اجراءات تتخذها الحكومة تسهم في تشكيل وضع النشاط الاقتصادي على اساس اليات السوق الحر، كما تتضمن استراتيجية الاصلاح، تغيرات جذرية في منهاج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه الاستراتيجية على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي الى تغيير في سلوك الافراد ووحدات الانتاج والخدمات للعمل على تطبيق سياسة جديدة قائمة على الابداع والتطور ومنافسة الأخرين (الكناني، ٢٠١٣، ١٣٤-١٣٥)، لكي يتبنى العراق سلسلة من ألاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، كتهيئة البيئة أللازمة لذلك الإصلاح، وأتباع سياسة نقدية ومالية واستثمارية معينة و لا ان يكون هناك انطلاقة للعراق نحو اقتصاديات السوق على وفق خطة مدروسة وواضحة، وكما يأتي:

١. السياسة الفنية والتطور التكنولوجي: يعد التقدم الصناعي ما هو ألا انعكاس التطور الفني والتكنولوجي، والعراق كبقية الدول النامية عمل على اكتساب قدر من التكنولوجيا عن طريق نقلها من مصادر خارجية ومناشئ عديدة، من أجل انشاء قاعدة صناعية متطورة يتم من خلالها توفير المنتجات المهمة المطلوبة للسوق المحلي، وبسبب المشاكل التي واجهها العراق منها (السياسية، الاقتصادية، العسكرية) التي عانى منها لمدة طويلة اذ لم تكن هنالك قاعدة صناعية واسعة تقوم على تكنولوجيا متقدمة لصناعات متطورة عدا بعض المشروعات الصناعية القديمة، ولم نجد إلى الآن توجه حقيقي لنقل التكنولوجيا، والعمل على تطويرها، مما أدى إلى تعثر العديد من المنشآت الصناعية القائمة، التي أصبحت تعمل بأقل من نصف طاقاتها الإنتاجية، نظراً للصعوبات الفنية والتكنولوجية، وعدم توفر قطع الغيار، وأعمال الصيانة محلياً (النجار، كاظم، ٢٠١٧ :١١-١٢).

أن تحقيق استراتيجية صناعية تنموية تحتاج إلى سياسات أخرى في المجال الفني والتكنولوجي، لأجل أن تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، وكما يأتي:

أ. العمل على وضع استراتيجية واضحة لنقل التكنولوجيا وتطويرها في العراق والاستفادة من تجارب البلدان النامية أو المتقدمة، إذ يجب أن تتلاءم هذه الاستراتيجية مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والصناعية، وأن تتوافق مع ظروف البيئة في العراق.
ب. تشجيع الكادر المحلي على القيام بتوفير ورش للصيانة، ومعدات لتصنيع قطع الغيار محلياً.
ج. تشجيع القطاع الخاص باستقدام التكنولوجيا المتطورة للعراق من مناشيء عالمية.

د. دعم مركز الابحاث والدراسات لأنها تشكل حلقة مهمة في تطوير القطاع الصناعي. وكذلك تشجيع العاملين والفنيين في القطاع الصناعي على روح الابتكار والاختراع بقيام الجهات المختصة بتسجيل حالات براءات الاختراع واعطائهم الحوافز المادية والمعنوية.

ه. تفعيل دور الرقابة على المواصفات والمقاييس من خلال فحص الجودة والمواصفات للمنتجات المصنعة محلياً والمستوردة، لأنها سوف تساعد بتجديد التكنولوجيا والتقنية المطلوبة لتصنيع المنتجات طبقا للمعايير والمواصفات المطلوبة (محمد، ٢٠٠٦: ١٢-١٣).

٢. اصلاح السياسة النقدية في العراق: اتسمت السياسة النقدية في اطارها الجديد بتحقيق عدة اهداف بدءا من كبح جماح التضخم واستقرار الاسعار والمحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولا الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فضلا عن توفير فرص العمل، والحد من ظاهرة (الدولرة) وتقوية قيمة الدينار العراقي. ومن اهم السبل التي اتخذت من اجل تحقيقها هي:

أ. جعل البنك المركزي العراقي مستقلا، وهي اولى الخطوات في تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق، فقد صدر القانون (56) لعام (2004) البنك المركزي العراقي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته، ولا يتلقى التعليمات حتى من الجهات الحكومية.

ب. مكافحة غسيل الاموال: فقد صدر قانون (٩٣) في عام (٢٠٠٤) الذي يهدف الى تجريم افعال غسيل الاموال، لتامين المؤسسات المالية من هذه المخاطر.

ج. الابتعاد عن النظام المركزي الشمولي: تضمن الدستور العراقي اشارات بالتوجه نحو اقتصاد السوق، فقد نصت المادة (١١٢) الفقرة ثانيا في عام ٢٠٠٥ ضرورة التحول نحو التغير في السياسات الاقتصادية والتحول نحو اقتصاد السوق ولكي يتم انجاح هذا التحول لابد من اصلاح القطاعات الرئيسية منها الاصلاحات في القطاع المالي والتي اخذت الجزء الاكبر، تحرير التجارة وحرية الاستثمار، اضافة الى اعادة هيكلة القطاع العام (الكرعاوي، ٢٠١٨: ٢٠٦-٢٠٧).

د. تحرير سعر الفائدة حتى وان كان يتحقق من خلال السوق، الا انه بالإمكان ادارته من قبل ادوات السياسة النقدية المناسبة للوصول الى السعر المرغوب ليحقق اهداف التوازن الاقتصادي.

ه. تغير العملة العراقية بعملة جديدة مما زادت الثقة بالدينار العراقي والغاء تعدد سعر الصرف الدينار العراقي وتوحيد سوق الصرف.

و. وضع سلم جديد للرواتب واصلاح رواتب القطاع العام (الكناني، ٢٠١٣: ١٤١).

ز. العمل ضمن برنامج إدارة الدين والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة، لكي يتم مطابقة المديونية الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية وذلك بالتنسيق مع دائرة أدارة الدين العام في وزارة المالية (المعموري، ٢٠١٥: ١٣١).

٣. اصلاح السياسة المالية في العراق: تواجه السياسة المالية تحديات ومشاكل عديدة منها، عدم وجود منافسة حقيقة بين المصارف في السوق المحلية، وتصاعد المخاطر جراء ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، ومساهمة القطاع العام في ملكية المصارف، وسيطرته على إدارة وعمليات هذه المصارف، وضعف نظم مدفوعات البنية الأساسية للقطاع المصرفي مما دفع السياسة المالية بعد عام (٢٠٠٣) على رسم وتوزيع الموارد على القطاعات المختلفة وفق اولويات محددة، كما تسعى هذه السياسة الى تنويع مصادر التمويل وعدم الاقتصار على الموارد النفطية وذلك بإعادة النظر في الهيكل الانفاقي نحو توفير الأموال اللازمة للاستثمار، وادارة الدين العام الحكومي واعادة هيكلة القطاع المصرفي واصلاح الهيكل الاداري والمؤسسي للحكومة وان هذه التوجهات يجب ان تنسجم

مع سياسة البنك المركزي (حمزة، ٢٠١٨: ٣٢٠-٣٢٣). الاجراءات التي تتبعها السياسة المالية لأجل المساهمة في تنشيط التنمية الصناعية والاقتصادية:

- اعادة توجيه الاموال المتأتية عن طريق الاقتراض الخارجي او الداخلي للمشروعات الاستثمارية حصراً.
- العمل على تحسين السياسات المالية وتطوير مصادر التمويل الدائمة وتجنب اللجوء إلى الاحتياطي الاجنبي لتمويل العجز المزمن في الموازنة العامة.
- اعتماد سياسات الدعم المختلفة والحماية بما فيها الاعانات المالية والاعفاءات الضريبية وتقديم الخدمات المجانية للصناعة فضلاً عن استعمال الضرائب الجمركية وحتى القيود الكمية في بعض الحالات ان تطلب الأمر وذلك دعماً للنشاط الصناعي في هذه المرحلة التاريخية.
- تعبئة المدخرات المحلية من خلال رفع نسبة الفائدة على المدخرات لتشجيع الافراد على الادخار وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج.
- ضرورة توجيه السياسات الضريبية بما يخدم العملية الانتاجية وتنظيم وتوجيه الاستيراد (جاسم، ٢٠١٠: ٢٥-٣١).

٤. اصلاح السياسة التجارية في العراق: ان تحرير التجارة الخارجية في العراق يعد حدثا اقتصاديا هاما لأجل التحول نحو الية السوق فقد اتخذت سلطة الائتلاف ومن بعدها الحكومات العراقية المتعاقبة مجموعة من الاجراءات التي تتمثل بإصدار القوانين والتشريعات التي تخص هذا الاطار، لذا اصدرت سلطة الائتلاف المؤقت الامر (١٢) لسنة ٢٠٠٣ سياسة تحرير التجارة الخارجية، والتي الغت بموجبها القيود المفروضة على التبادل التجاري والرسوم الكمركية وكان الاساس منها تدفق رؤوس الأموال واستهلاك المنتجات والخدمات افضل من إمكانياته الإنتاجية (عبد الرضا، حسن، ٢٠١٦: ١٦٣-١٦٨)، لينتقل العراق الى سياسة الباب المفتوح بعد ان كانت سياسة حمائية قبل عام ٢٠٠٣، ادت سياسة الباب المفتوح الى خسائر فادحة في الاقتصاد العراقي مما جعل سعر المنتج المحلي اغلى من المستورد بحيث اصبح العراق سوقا لتصريف المنتجات الغير مطابقة للمواصفات النوعية، فضلا عن خروج العملات الاجنبية لاستيراد السلع الاستهلاكية وليس استيراد السلع الرأسمالية التي تساهم في نهوض الواقع الصناعي في العراق، بالرغم من انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO) الا انها لم تساهم في اصلاح النشاط الاقتصادي في العراق، وارتفاع تكاليف برامج التنمية بشكل عام (الحسيناوي، ٢٠١٣: ٨٧).

الاجراءات الواجب اتباعها للمساهمة في دعم وتنشيط التنمية الصناعية والاقتصادية:

أ. توفير قاعدة بيانات احصائية دقيقة المتعلقة بالتجارة الخارجية والداخلية والاستفادة منها.

ب. استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة في العراق، والمناطق الحدودية مع الدول المجاورة (الكناني، ٢٠١٣: ١٦٥-١٦٦).

ج. فرض ضرائب كمركية على الاستيرادات المماثلة للمنتج المحلي ينبغي ان يساهم في فرض حماية جزئية للمنتج المحلي، وفي نفس الوقت يساعد الصناعات الوليدة في إثبات وجودها بالسوق المحلية من خلال زيادة الجودة مع مناسبة السعر بالمقارنة مع المنتج الاجنبي المستورد المماثل له.

د. استخدام نظام حصص الاستيراد: من خلال اجازات الاستيراد التي تمنح لأشخاص او منشآت مستوردة للسلعة، وهو عبارة عن تحديد كمي مباشر على استيراد سلع معينة حيث يتم السيطرة على هذه الحصص.

ه. التحصيل الوطني تسعى الحكومة او بعض منشآت الاعمال قوية التنظيم الى توجيه مشترياتها نحو السلع المحمية حتى لو كانت اعلى سعر من المنتج الاجنبي (صالح، ٢٠١٢: ١١-٢٢).

و. توجيه الواردات النفطية لشراء السلع الرأسمالية، واعادة وتطوير البنى التحتية للمشاريع الصناعية.

ه. اصلاح السياسة الاستثمارية في العراق: تواجه عملية التنمية الصناعية في العراق جملة من التحديات والمشاكل ناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها البلد، وضعف البنية التحتية، تزايد بيروقراطية الدولة مما ادى الى اتساع رقعة الفساد المالي والاداري، وضعف الجهاز المصرفي، والموازنات بعد ٢٠٠٣ الجزء الاكبر منها تنصب على التخصيصات التشغيلية مع تراجع التخصيصات الاستثمارية، وما يترتب على انخفاض أسعار النفط عالمياً، وما يعنيه من انخفاض حجم التمويل اللازم للموازنة العامة نتيجة لاعتماد العراق على القطاع النفطي، لأشك أن هذه الصعوبات تفرز ضرورة ملحة للبحث عن مصادر تمويل بديلة لعملية التنمية الصناعية، ولعل من أهم هذه المصادر هي (الاستثمار الاجنبي المباشرFDI)، بوصفه مصدراً تمويلياً مهماً ومكملاً وليس بديلاً عن الاستثمار المحلي، لما يحمله من خبرات متنوعة تسهم في تطوير القدرة التنافسية للمنتجات المحلية (الكرعاوي، ٢٠١٨: ٢١٦-٢١٩).

يمكن أن يلاحظ بان تطوير القطاع العام في الصناعة التحويلية يحتاج إلى سياسات أخرى في مجال الاستثمار (المحلي والأجنبي) لكي تكون متكاملة، وتؤدي الدور المطلوب، وهي كالآتي:

أ. تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية لإقامة مشاريع استثمارية في أطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص والتي تهدف الى تطوير المنتجات المحلية بما يسهل دخولها للأسواق العالمية، وتنويع مصادر الدخل.

ب. يجب ان تكون هناك مادةً أو فقرةً في القانون خاصة بنقل التكنولوجيا مع إدخال مصطلح (اكتساب التكنولوجيا)، الذي نقصد به نقل وتوطين ثم توليد التكنولوجيا محلياً، ويتم هذا عن طريق التفاعل بين الشركات الأجنبية المنشأ على وفق آلية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والشركات المحلية الخاصة بنقل التكنولوجيا التي تتم عبر القنوات التالية:

- نقل التكنولوجيا بالاقتداء، ويكون عن طريق قيام الشركات العلمية بتقليد وإعادة هندسة التكنولوجيا الجديدة، او من خلال اقتباس طرق إدارة الانتاج، وطرق تسويق جديدة ذات مردود عالي.
- نقل التكنولوجيا بالتنافس، تسعى الشركات المحلية الى نقل التكنولوجيا والادارة والتسويق ويجري ذلك عندما تشعر الشركات المحلية بضغط المنافسة التي تقوم بها الشركات الأجنبية.

ج. اعفاء الآلات والمعدات اللازمة لقيام المشروع من جميع الرسوم والضرائب الجمركية (الهاشم ،٢٠١٢: ٩).

د. إقامة مدن صناعية من قبل القطاعين العام والخاص، وتزويدها بكامل الخدمات اللازمة لأنشطة الاستثمار (ماء، كهرباء، اتصالات، محطات معالجة، صرف صحي).

ه. ضرورة وضع خارطة استثمارية تشمل كافة المشروعات القائمة (مشاريع القطاع العام) وطاقاتها الإنتاجية، بما يوضح أمام المستثمرين الجدد الرؤية من حيث طبيعة وموقع المشروعات القائمة والمشروعات الجديدة.

و. تسهيل الإجراءات الحكومية والإدارية لحصول المستثمر على الموافقة لإقامة مشروعه عن طريق اتباعه نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار.

ز. تشجيع المشاريع التي تنتج سلعاً جديدة لم تنتج في السابق أو سلعاً معدة للتصدير.

ح. تطوير القطاع المصرفي في العراق وتحفيز المصارف للقيام بالأنشطة الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية إلى جانب نشاطها التجاري والتوسع في تقديم القروض لإنشاء المشاريع الصناعية.

ط. تطوير القطاعات المرتبطة بالنفط من خلال وضع استراتيجيات اقتصادية موضوعية وفي مقدمتها الصناعات البتروكيمياوية التي تدخل في صناعات مهمة مثل صناعة الأسمدة الكيمياوية، والصناعات الكهربائية (النجار، كاظم، ٢٠١٧: ١٥).

ي. تدريب وتأهيل العاملين في المشاريع التي اكتسبت تكنولوجيا جديدة وذلك لكسب الخبرة والمهارة، والاعتماد على الطاقات المحلية التي اكتسبت الخبرة من الاستثمار الاجنبي.

ك. يجب توازن الموازنة العامة بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية واعطاء الاولوية للنفقات الاستثمارية لما لها من اهمية كبيرة في تعزيز وتقوية المشاريع الاستثمارية، فضلا عن تحقيقها مردود اقتصادي واجتماعي للبلد.

٦. استراتيجية اصلاح القطاع الصناعي العام وخصخصته في العراق: تعد الخصخصة من المواضيع المهمة التي طرحت بعد عام (٢٠٠٣) على الساحة الاقتصادية للعراق، ولا سيما بعد التوجه للعمل وفق آلية السوق. اعتبار الخصخصة بمثابة احد الحلول المطروحة للمشاكل التي تواجه المشروعات العامة، وهي سياسة يتم من خلالها نقل ملكية المشروعات العامة أو أدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص ضمن مدة زمنية معينة، وهي وسيلة لرفع كفاءة المؤسسات العامة في الاستخدام الأمثل للموارد لإشباع حاجة المجتمع (زيني، ٢٠٠٩: ٤٨١-٤٨٢)، كما وتستخدم الخصخصة عادة للدلالة على تشكيل شركات مساهمة من خلال بيع ما نسبته ٥٠% على الاقل من اسهم الشركة للمساهمين من القطاع الخاص، ومع ذلك فان الهدف الاساسي هو تحسين اداء الصناعة من خلال زيادة دور قوى السوق، وتدابير كثيرة اخرى تسهم في ذلك، ولاسيما تحرير الدخول الى الصناعة وتشجيع المنافسة والسماح للمشاريع المشتركة، ويمكن ان تكون قوى السوق متزايدة من خلال اعادة هيكلة الصناعة العامة التي تم تأميمها ، لكي يتم انشاء عدة شركات ناجحة. لتأمين الحد الاقصى من المنافع، ومجموعة كاملة من التدابير التي يجب ان تكون مصممة لكل صناعة، بما في ذلك الخصخصة كعنصر اساسي (النديم، ٢٠١٣: ١٣٠-١٣١). ويمكن تعريف الخصخصة بأنها عملية تحول من القطاع العام إلى الخاص أي نقل كافة الأنشطة الإنتاجية الخاضعة لملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص شركات وأفراد بصورة جزئية أو كلية (Arakelyan, 2005: 70)

أ. الدوافع والمبررات لتطبيق سياسة الخصخصة في العراق، هناك العديد من الدوافع والأسباب والمبررات التي تدفع نحو تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، ويمكن تلخيصها بالآتي:

- ضعف كفاءة أداء القطاع الصناعي العام من أهم العوامل التي دفعت إلى البحث عن وسائل ومعالجات لغرض رفع كفاءة مؤسسات هذا القطاع.
- الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة ورؤوس الأموال، عن طريق إزالة الحواجز أمام حركة التجارة الخارجية ورؤوس الأموال والتي أدت إلى ظهور مسألة المنافسة بين الدول لجذب رؤوس الأموال وإيجاد أسواق لصادراتها.
- ارتفاع تكاليف الانتاج مما جعل اغلب المشاريع تشكل عبئا ماليا على الحكومة، مع ازدياد في عدد العاملين (الكرعاوي، ٢٠١٨: ٢٥٢-٢٦٤).
- انخفاض العائد على رؤوس الاموال المستثمرة في القطاع الصناعي العام.

- ضغوط المنافسة وانخفاض معدل النمو.
- عدم كفاية الموارد المالية والتكنولوجية لدى القطاع العام.
- عدم قدرة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- ارتفاع معدلات البطالة في العراق (العزاوي، ٢٠٠٩: ٣-٢٧).

ب. اهداف تطبيق الخصخصة على مشاريع القطاع الصناعي العام في العراق: تسعى الدولة الى تحقيق سياسة الخصخصة من خلال مجموعة من الاهداف ويمكن توضيحها بما يلي:

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتركيز جهودها ومواردها لتحقيق الاهداف الاقتصادية الاساسية.
- تخفيض العبء المالي على كاهل الدولة عن طريق تقليص في حجم الاعانات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها لمشاريع القطاع العام وخصوصا الخاسرة منها، وتوفير الاموال اللازمة للخزينة العامة للدولة.
- الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية من خلال تحسين كفاءة اداء المشاريع الصناعية وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات وظروف السوق وتعزيز روح المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص (جميل، عبد الرحمن، ٢٠٠٩: ١٥٥).
- استغلال الموارد المالية المتأتية من بيع المشروعات الحكومية في انشاء واصلاح البنى التحتية وسداد الديون الخارجية.
- الحد من الفساد المالي والاداري، في الغالب لا توجد مسائلة فعلية على النتائج التي يحققها القطاع العام، مما يساعد بعض المسؤولين ممارسة الفساد واستغلال المال العام (الشمري، ٢٠١٨: ٦٧).

رابعاً. ملامح استراتيجية تطوير القطاع الصناعي المستقبلي في العراق لغاية عام ٢٠٣٠: في ظل الاوضاع الراهنة وما يمر به القطاع الصناعي العام في العراق من اهمال وعدم كفاءته من ناحية وترهله في جميع مرافقه من ناحية اخرى، اصبح من الضروري الشراكة مع القطاع الخاص، لان توجهات القطاع الخاص تبحث عن تقليل التكاليف وزيادة الايرادات وما يحمله من كفاءة في الادارة ومهنية في اداء الواجبات لتبرز اهميته في مشاركته في ادارة الاقتصاد العراقي في المرحلة القادمة، لذا توجب وضع استراتيجية مستقبلية واضحة للاقتصاد العراقي، وأن تحدد استراتيجية بعيدة المدى معتمدة بذلك نظام السوق من أجل خلق حالة من النمو المستدام تستند على دور وفاعلية القطاع الخاص مع قيام الحكومة بتأمين الضمان الاجتماعي للمواطنين، مع مراعاة ظروف توزيع الدخل واتخاذ دور رقابي فاعل على أنشطة القطاع الخاص منعا للانحراف والاستغلال المضر بمصالح المواطنين والدولة (الكرعاوي، ٢٠١٨: ٢٥٢).

١. الرؤية المستقبلية: لابد أن يتوفر لهذه الرؤية مجموعة من العناصر الاساسية لتكون قاعدة عملية لوضع السياسات اللاحقة، وأبرز هذه العناصر هي:

أ. ان تكون الرؤية طموحة وقابلة للتحقيق.

ب. أن تتسم بالشمولية بحيث تسمح بمرونة تغيير سياسات التنفيذ وفقا للمستجدات.

ج. ان توضع ويتفق على سبل تنفيذها بمشاركة جميع الاطراف المعنية.

د. يجب ان تنفذ الرؤية على مراحل وخطوات وبمسارات واضحة نحو الصورة المستقبلية المطلوبة (فارس، ٢٠١٨: ١٢٥).

٢. الغاية من الاستراتيجية المستقبلية: تسعى الاستراتيجية الى تحقيق الغايات التالية:

أ. تنمية وتطوير المنظومة الصناعية في العراق وفق استراتيجية تتكامل مع استراتيجيات أخرى.
ب. وضع نظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ وتحقيق الاهداف والغايات.
ج. ان يكون للقطاع الخاص دورا بارزا ورئيسيا.
د. تدعيم الاقتصاد العراقي ليكون متنوعا من النواحي الاقتصادية والبيئية.
ه. تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليميا ودوليا.
و. العمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند إلى الابداع والتمييز.
ز. استثمار الموارد المحلية وتكامل حلقات التجهيز والانتاج والتوزيع مع المحيط الاقليمي والدولي.
ح. ايجاد فرص عمل للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للفرد (وزارة الصناعة، ٢٠١٣: ٩).

٣. اهداف الاستراتيجية المستقبلية لغاية عام (٢٠٣٠): لقد تمت صياغة الاستراتيجية لتحقيق هدفين أساسيين هما:

الهدف الأول: معالجة الاثار السلبية والمعوقات التي واجهت المشاريع الصناعية بشكل عام والقطاع العام بشكل خاص، والتي من بينها تحليل الوضع الراهن.

الهدف الثاني: إيجاد البيئة المناسبة لتمكين قطاع الصناعة التحويلية من القيام بدور محوري وأساسي في التنمية الصناعية والاقتصادية، لذا تضمنت خطة الصناعة التحويلية الخمسية الأولى والثانية والثالثة جملة من الأهداف الرئيسة هي: (المعموري، ٢٠١٥: ١٤٥).

أ. زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق تمكين القطاع العام الصناعي.
ب. زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الصناعة التحويلية المحلي العربي والأجنبي، وتوفير البيئة الملائمة لعمله (كنيهر، عبيد، ٢٠١٥: ١٥).
ج. إعادة هيكلة المشاريع الصناعية القائمة، والمعامل المتوقفة عن العمل، والعمل ضمن قواعد الربحية، والعمل على إنشاء مشاريع صناعية جديدة.
د. زيادة نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الانتاج الصناعي، عن طريق رفع مستوى المنافسة الصناعية، وتطوير قدرتها الإنتاجية.
ه. خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين دخول العاملين.
و. تنمية الصناعة التحويلية في العراق وفق استراتيجية صناعية متكاملة مع استراتيجيات أخرى.
ز. التركيز على زيادة نسبة الاستثمار في الصناعة التحويلية مقارنة مع أجمالي الاستثمارات.
ح. زيادة نسبة الانتاج المحلي في المنتجات الصناعية (فارس، ٢٠١٨: ١٢٦-١٢٧).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. من خلال تقييم وتحليل معايير و مؤشرات الصناعة التحويلية القطاعات الصناعية اظهر البحث ان نسبة مساهمة الشركات الصناعية العامة في الصناعة التحويلية انخفضت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، اذ كانت تمثل بحدود (٦٣,٠٧%) في عام ١٩٩٠ انخفضت لتصبح (٢٢,٤٢%) في عام ٢٠١٧، مما انعكس سلباً على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، وبهذا لم يكن العراق بالمستوى الطموح خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، وبهذا يعد العراق من الدول الأقل نموا في العالم، وبذلك لا يزال قطاع الصناعة العام متراجعا ولا يشكل أي أهمية في الاقتصاد

العراقي بسبب الحروب، واعمال النهب والتخريب، وتقادم الخطوط الانتاجية، وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة.

٢. اظهر البحث ان معدل النمو السنوي المركب لمؤشر قيمة الانتاج للقطاع العام بلغ (٧,١%) بينما مستلزمات الانتاج للقطاع العام حققت معدل نمو سنوي مركب حيث بلغ (٩,٥٨%) اعلى من قيمة الانتاج وهذا يفسر انخفاض في كفاءة اداء المشاريع الصناعية العامة خلال مدة الدراسة.

٣. من خلال تحليل معيار الفائض الاقتصادي الاجمالي اظهرت الدراسة ان القطاع العام حقق في بداية سنوات الدراسة فائضاً اقتصادياً بلغ (٨٨٤٤,٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ وان ادنى فائض اقتصادي خلال مدة الدراسة بلغ (٧٨٣٧) مليون دينار في عام ٢٠١٢ والسبب هو الانخفاض الحاصل في اجمالي القيمة المضافة وارتفاع الرواتب والاجور بنسبة كبيرة مما ادى الى هذا الانخفاض، ثم حققت فائض اقتصادي في السنوات الاخيرة اذ بلغ اعلى فائض اقتصادي في عام ٢٠١٤ اذ بلغ (٤٦٣٠٢٢) مليون دينار ثم انخفض هذا الفائض بشكل متذبذب ليصل (١٢٨٠١٨) مليون دينار في عام ٢٠١٧، وبلغت الاهمية النسبية (٦١,٨%) في عام ٢٠١١ وتعد اعلى نسبة يصل اليها القطاع العام وانخفض الى ادنى مستوى في عام ٢٠١٢ اذ بلغ (١,٦٢%).

٤. واجه القطاع الصناعي العام العديد من المشاكل والتحديات خلال مدة الدراسة التي اثرت بصورة مباشرة على اداءه بشكل سلبي.

٥. عدم وجود تنسيق بين السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية من جهة، وبين السياسة الصناعية من جهة أخرى، مما أثر بشكل سلبي على الواقع الصناعي في العراق.

٦. عدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع الصناعي العام خلال مدة الدراسة، والذي انعكس بشكل سلبي على اداء الصناعة التحويلية وبالتالي عدم دقة السياسات والاجراءات المتبعة خلال مدة الدراسة.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه مشاريع القطاع العام، من خلال إعطاء القطاع العام دوراً بارزاً في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية في العراق مع ضرورة الاهتمام بتشخيص نقاط القوة والضعف فيه، وذلك من خلال إعادة هيكلة مشاريع القطاع العام، وجعله قطاعاً ديناميكياً، ويشمل ذلك جانب النشاط والجانب المالي والقانوني والقوى العاملة، لمساعدتها في الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي على المدى القريب.

٢. أن ينظر إلى عملية إعادة هيكلة القطاع العام على أنها مرحلة ممهدة لسياسة الخصخصة، والاستمرار في هذه العملية كلما اقتضت الضرورة لتقوية جهاز الانتاج الوطني، وبعبارة أخرى يجب أن تبقى الحكومة حاضرة في النشاط الاقتصادي.

٣. وضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للنهوض بالقطاع الصناعي العام واتباع سياسات من شأنها توجيه الصناعة التحويلية بصيغة تتناسب مع خطة التنمية القومية، وما يتمتع به العراق من موارد وامكانات تؤهل القطاع الصناعي على مواكبة التغيرات الاقتصادية والمنافسة.

٤. ضرورة الأخذ بمعايير ومؤشرات تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي بجميع أبعاده عند محاولة تقصي أسباب اخفاق مشاريع القطاع العام دون اهمال مؤشرات المنافع العامة.

٥. تأهيل المجمعات الصناعية القائمة وإنشاء مناطق صناعية تتمتع ببنية تحتية وإدارية متطورة بحيث تشمل مصارف، ووسائل تكنولوجية وشبكة اتصالات متطورة، وشبكة ماء، منخفضة التكاليف.

٦. ضرورة خصخصة المشاريع والشركات المتعثرة التي لا تمتلك قدرات فنية وإدارية بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي، لغرض كسب المعرفة الفنية والتقنية.
٧. يجب الاخذ بالحسبان عند التحول الى عملية الخصخصة على الحكومة حماية المجتمع من التكلفة الاجتماعية نتيجة التحول، وذلك بتكوين شبكة حماية اجتماعية.
٨. ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية والسياسة الفنية والتكنولوجية، وتحديد هيئة عليا من المختصين لتفعيل عمل هذه السياسات بما يخدم قطاع الصناعة في العراق.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. تقطيوت، حنان، (٢٠١٦)، قيم العمل في القطاع العام والقطاع الخاص دراسة ميدانية بمؤسسة صنع الكوابل قطاع عام ومؤسسة صنع البلاط قطاع خاص ـ بسكره، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضرـ بسكره، الجزائر.
٢. جاسم، عبد الرسول، (٢٠١٠)، نحو تقويم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات)، مجلة كلية المنصور الجامعة، العدد ١٤ خاص، الجزء الاول، العراق.
٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية في العراق لمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)
٤. جمهورية العراق. وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)
٥. جمهورية العراق، الأمانة العامة المجلس الوزارة، هيئة المستشارين، خارطة طريق أعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة، تقرير بحثي، ٢٠١٥.
٦. جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الصناعة والمعادن، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ وآليات التنفيذ، ٢٠١٣.
٧. جميل، وائل وماهر، (٢٠٠٩)، دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة (المجلد ٤، العدد ١٠) النجف، العراق.
٨. حسن، حسين، (٢٠٠٦)، القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (المجلد، العدد ١١)، العراق.
٩. الحسيناوي، جعفر، (٢٠١٣)، الأبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.
١٠. حمزة، عباس، (٢٠١٨)، التنوع الاقتصادي تجارب مختارة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، ط١، مركز العراق للدراسات، طباعة الساقي للطباعة والتوزيع، العراق، بغداد.
١١. حنان، شطيبي، (٢٠١٨)، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
١٢. رحماني، زينب، (٢٠١٥)، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر.
١٣. ريكتيس، مارتين، (٢٠٠٨)، اقتصاديات المشروع مقدمة في التنظيم الصناعي ونظرية المنشأة، تعريب: محمود حسن حسني، مراجعة جاب الله عبد الفضيل، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

١٤. زيني، محمد، (٢٠١٠)، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب للنشر، بغداد، العراق.
١٥. السعدي، عقيل، (٢٠٠٧)، الأساس القانوني للخصخصة في ضوء التشريع العراقي-دراسة مقارنة، مجلة جامعة كربلاء العلمية (المجلد ٥، العدد ٤) العراق.
١٦. الشمري، ثامر عبد العالي، (٢٠١٨)، خصخصة الاقتصاد العراقي من وجهة نظر المنظمات الدولية، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية (المجلد ٨، العدد ٤) العراق.
١٧. صالح، ربيع، (٢٠١٢)، حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الاغراق والسياسة التجارية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، العراق.
١٨. العاني، عبد اللطيف، (٢٠١٤)، مشكلات التصنيع في العراق وكيفية مواجهتها، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
١٩. عبد الرضا، نبيل وباسمة، (٢٠١٦)، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي، ط١، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، العراق.
٢٠. العزاوي، كريم عبيس، (٢٠٠٩)، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية (المجلد ١، العدد ١)، جامعة بابل، العراق.
٢١. عنبر، ختام، (٢٠١٣)، الانفاق الاستثماري ودوره في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٢٢. غنيم، احمد، (٢٠٠٩)، إنشاء المشروعات الصناعية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
٢٣. فارس، ناجي ساري، (٢٠١٨)، واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي (المجلد ٣٦، العدد ٣٦) جامعة البصرة، العراق.
٢٤. القريشي، مدحت، (٢٠٠١)، الاقتصاد الصناعي، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
٢٥. الكرعاوي، حسين، (٢٠١٨)، الدولة والقطاع الخاص في العراق جدليات التنافس والتزاحم دراسة اقتصادية للمدة (١٩٥٨-٢٠١٤)، مركز العراق للدراسات للنشر، طباعة الساقي للطباعة والتوزيع، بغداد، العراق.
٢٦. الكناني، كامل، (٢٠١٣)، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، ط١، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
٢٧. كنيهر، عباس وعبيد، (٢٠١٥)، تحليل واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠١١) واستشراف آفاقها المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية (المجلد، العدد ١٩) جامعة واسط، العراق.
٢٨. الكواري، علي، (١٩٨١)، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
٢٩. محمد، حيدر، (٢٠٠٦)، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٥، العراق.

٣٠. المعموري، رياض، (٢٠١٥)، متطلبات النهوض بالصناعة التحويلية في ظل التحولات الاقتصادية (تجارب دول مع اشارة خاصة للعراق)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٣١. النجار، يحيى ورياض، (٢٠١٧)، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (المجلد، العدد ٥٠) العراق.
٣٢. النديم، محمد، (٢٠١١)، تقييم كفاءة أداء القطاع الصناعي العام في العراق شركات مختاره للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٣٣. نصوري، فيصل وفيصل، (٢٠١٤)، إعادة هيكلة شركات القطاع الصناعي العام بأسلوب التحول الى الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة (التجربة العراقية أنموذجا)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (المجلد ٢٠، العدد ٧٧)، جامعة بغداد، العراق.
٣٤. الهاشم، نضال شاكر، (٢٠١٢)، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (المجلد ٣، العدد ٨)، الجامعة المستنصرية، العراق.
٣٥. هاشم، سعاد ومحمد، (٢٠١٤)، تقييم كفاءة الاداء قطاع الصناعة التحويلية العام في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية (المجلد ٢٠، العدد ٧٥) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٣٦. يعقوب، نشأت، (٢٠١٢)، الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب، الاثار، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Khatib ,Hisham, (2008), Economic Evaluation of Projects in the Electricity Supply Industry ,published by The Institution of Engineering and Technology , London, United Kingdom.
2. Arakelyan,Vazgen, (2005), Privatization as a Means to Property Redistribution in Republic of Armenia and in the Russian Federation , Academic dissertation To be presented, with the permission of the Faculty of Economics and Administration, of the University of Tampere , Finland.
3. Thiel, Sandra and Frans, (2002), The Performance Paradox in The Public Sector, Journal of Public Performance & Management (Number 3, Volume 25) Published by: M.E. Sharpe, Inc, Netherland.